

تصاعد التقلبات في ظل تشديد سياسات الاحتياطي الفيدرالي وتزايد حدة التوترات في أوروبا

أبرز النقاط:

- تصدرت التوترات المتزايدة بين روسيا وأوكرانيا أبرز أحداث الأسبوع الماضي ما زاد من اضطراب الأسواق وتعزيز معنويات تجنب المخاطر على صعيد تداول العملات الأجنبية والأسهم.
- في اجتماعه الأخير، تبنى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نبرة أكثر تشدداً بعد دعمه رفع سعر الفائدة في مارس والتلميح بإمكانية رفع الفائدة في اجتماعاته المتوالية على مدار العام، ما أدى لارتفاع عوائد سندات الخزانة إلى مستويات جديدة.
- تباين قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات على صفتي المحيط الأطلسي، إلا أنها أشارت إلى نمو الاقتصاد بصفة عامة.
- على الرغم من بعض الحركة التي شهدتها الدولار على مدار الأسبوع، إلا أن تزايد النبرة المتشددة للاحتياطي الفيدرالي وارتفاع عوائد السندات ساهم في تعزيز نمو الدولار في الوقت الذي تراجع فيه أداء نظرائه الرئيسيين.

الولايات المتحدة الأمريكية

الفيدرالي مستعد لبدء تشديد سياسته

كشفت بيان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة الذي كانت تترقبه الأسواق خلال الفترة الماضية، وصدراً أخيراً يوم الأربعاء الماضي، عن مساندته القوية لرفع سعر الفائدة في مارس وتبنى لهجة أكثر تشدداً، حيث ألمح إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة في كل اجتماع من اجتماعاته المقبلة. وتجنب جبروم بول الإجابة عن تساؤلات حول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي قد يقوم برفع أسعار الفائدة في كل اجتماعاته اللاحقة هذا العام – أي ما قد يصل إلى سبع مرات في عام 2022 – إلا أنه استعاض عن توضيح ذلك بقوله إن الجهة التنظيمية ستتعامل "ببساطة وهدوء" و "تسترشد بالبيانات". وقال إن الاقتصاد أقوى بكثير الآن مما كان عليه في عام 2015، عندما شرع البنك المركزي آخر مرة في دورة رفع أسعار الفائدة، مشيراً إلى ارتفاع معدل التضخم الذي كان "أعلى بكثير" من المستوى المستهدف الذي حدده الاحتياطي الفيدرالي وهو 2%، هذا إلى جانب تحسن أوضاع سوق العمل. كما رفض بول القول ما إذا كان الاحتياطي الفيدرالي سينظر في رفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية في وقت ما هذا العام، على عكس الزيادات بواقع ربع نقطة مئوية والتي أصبحت القاعدة السائدة في الوقت الحالي. وأكد أن الاحتياطي الفيدرالي سيفصل أيضاً برنامج شراء السندات على أن تنتهي عمليات الشراء في مطلع شهر مارس المقبل.

ولم يتم تحديد إطار زمني لتقليص الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي البالغة 9 تريليون دولار، إلا أن توقعات المحللين تشير إلى بدأ تلك الخطوة في شهر يوليو المقبل، مع الكشف عن تفاصيل إضافية حول وتيرة تلك الجهود بدءاً من مايو.

وبعد صدور البيان، بدأ المتداولون في أسواق التمويل قصيرة الأجل الذين كانوا يسعرون رفع سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة في مارس في زيادة توقعاتهم بقيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة أكثر من أربع مرات هذا العام.

بيانات مؤشر مديري المشتريات تضعف في ظل اوميكرون

وجاءت قراءة بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات في وقت سابق من الأسبوع الماضي أقل من التوقعات على خلفية ضعف الطلب واضطرابات العرض خلال موجة نقشي متحور اوميكرون الأخيرة. إلا أن قراءة المؤشرين التي تحطت مستوى 50 تشير إلى استمرار النمو الاقتصادي والتوقعات الإيجابية على صعيد الطلب.

تحركات السوق

من جهة أخرى، أدت مخاوف تراجع الأداء الاقتصادي وأرباح الشركات قبل رفع أسعار الفائدة إلى تراجع الأسهم الأمريكية في. وجاء مؤشر ناسداك 100 في صدارة المؤشرات المتراجعة منذ بداية العام حتى تاريخه فاقداً 11.98% من قيمته، تبعه مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بتراجع بنسبة 7.01%، ومؤشر داو جونز بخسائر بلغت نسبتها 4.44%. أما على صعيد عوائد سندات الخزانة، فقد عادت للارتفاع إلى أعلى مستوياتها مرة أخرى، مع صعود عائد السندات لأجل 10 سنوات إلى مستوى يقارب 1.80%، في حين عاد عائد السندات لأجل عامين للارتفاع فوق مستوى 1.00%. وساهمت بيئة تجنب المخاطر في مواجهة تزايد التوترات السياسية وتقلبات السوق في إبقاء الطلب قوياً على الدولار الأمريكي، إذ قفز إلى أعلى مستوياته في 19 شهراً مع انتهاء مؤشر الدولار تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 97.217.

نمو قوي

كشفت البيانات الصادرة يوم الجمعة أن الاقتصاد الأمريكي أنهى العام 2021 بأداء قوي خلال الربع الأخير من العام، محققاً أسرع وتيرة انتعاش طوال عام كامل منذ 1984 حيث بدأت البلاد في تجاوز أسوأ التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

كما نما الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 6.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام مقابل معدل نمو بلغ 2.3% في الربع الثالث. وتجاوزت تلك البيانات توقعات الاقتصاديين التي أشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 5.5%.

وعلى الرغم من صدور بيانات غير مشجعة لمبيعات التجزئة عن شهر ديسمبر، إلا أن الإنفاق الاستهلاكي ساهم في دعم النمو الاقتصادي في الربع الرابع من العام، حيث قام الأمريكيون بالتسوق في وقت مبكر خلال العطلة وسط مخاوف من تعطل سلسلة التوريد وفراغ رفوف المتاجر. وقد ارتفع الاستهلاك الشخصي بنسبة 3.3% في الربع الرابع، بعد زيادة متواضعة بنسبة 2% في الربع السابق.

ارتفاع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي

وانتهى الأسبوع بإصدار بيانات مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، وهو مقياس التضخم المفضل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. إذ ارتفع المؤشر الأساسي في ديسمبر بنسبة 4.9% على أساس سنوي. وتعتبر تلك القراءة أعلى هامشياً مقارنة بالتوقعات البالغة 4.8%، وبوتيرة نمو أسرع هامشياً من قراءة نوفمبر البالغة 4.7%. وقد بلغ معدل نمو نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي في ديسمبر 0.5% على أساس شهري بما يتماشى مع التوقعات ولم يشهد تغييراً يذكر عن معدل نوفمبر.

أوروبا والمملكة المتحدة

المركزي الأوروبي يميل للتيسير وبنك إنجلترا يبدأ رحلة التشديد

تشكل التوترات في روسيا تهديداً جديداً لإمدادات الغاز، ما أدى لتفاقم التضخم لمستويات قياسية وسط بيئة اقتصادية هشة. وقد بدأت ألمانيا العام بأداء قوي بإعلانها عن تحسن قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات بمعدلات أقوى مما كان متوقفاً، مع نظرة مستقبلية بناءة على الرغم من التوترات.

ويتخذ البنك المركزي الأوروبي مساراً مختلفاً عن أقرانه المتشددون في الغرب، حيث يخطط أولاً لتقليص الميزانية العمومية خلال العام الجاري قبل أن يبدأ برفع أسعار الفائدة. وتأتي تلك النبرة التيسيرية على خلفية تراجع الضغوط التضخمية على الاقتصاد مقارنة بالولايات المتحدة وتوقعات بانخفاض مؤشر أسعار المستهلك إلى أقل من 2% في عامي 2023 و2024 بسبب تراجع اضطرابات سلسلة التوريد وانخفاض أسعار الطاقة. إلا أنه على الرغم من ذلك، يواصل المركزي الأوروبي مراقبة التضخم عن كثب، مع التأكيد على استعداده التام لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة إذا استدعت الضرورة ذلك. وفي ظل التوترات السائدة في المنطقة، انخفض اليورو إلى ما دون 1.13 خلال الأسبوع مسجلاً أدنى مستوى بوصوله إلى 1.1121، لينتهي بذلك تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.1148.

وفي المملكة المتحدة، انخفضت مبيعات التجزئة بشكل حاد بنسبة 3.7% مقارنة بتوقعات بانخفاضها بنسبة 0.6%، وتعزى تلك التراجعات بصفة رئيسية لتفشي سلالة أوميكرون المتحورة بشكل مفاجئ. وجاءت بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات أقل من المتوقع.

وساهمت البيانات المخيبة للأمال بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها منذ 30 عاماً وازدهار سوق العمل في الضغط على بنك إنجلترا لرفع أسعار الفائدة في فبراير. وتزايدت توقعات الأسواق برفع سعر الفائدة الشهر المقبل ورفعتها مجدداً خلال العام. واتجه الجنيه الإسترليني نحو التراجع ووصل إلى مستوى أقل من 1.35 خلال الأسبوع وصولاً إلى 1.3358، لينتهي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 1.3404.

أستراليا

تضخم أسعار التدفئة وإمكانية تغيير الخطط

وصل معدل التضخم في أستراليا إلى 3.5%، متجاوزاً المستوى المستهدف الذي حدده الاحتياطي الأسترالي في حدود تتراوح ما بين 2-3% وذلك للمرة الأولى منذ يونيو 2014 على خلفية ارتفاع تكاليف الوقود والإسكان. بالإضافة إلى ذلك، سجلت نتائج مؤشر أسعار المستهلكين الصادرة مطلع الأسبوع الماضي نمواً بنسبة 1.3% مقابل توقعات نمو بنسبة 1%. كما ارتفع عائد السندات الأسترالية لأجل 10 سنوات بأكثر من 2%. ومع اتجاه الأنظار نحو اجتماع فبراير المقرر انعقاده هذا الأسبوع، من المتوقع أن يقوم الاحتياطي الأسترالي بإلغاء برنامج شراء السندات ورفع أسعار الفائدة في وقت ما بين مايو وأغسطس.

السلع

الذهب يفقد بريقه

أدى تصاعد التوترات الجيوسياسية إلى جانب التصريحات المتشددة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تقلب أسعار السلع خلال الأسبوع. وارتفعت أسعار النفط مع استمرار إمكانية نقص الإمدادات وانتعاش الطلب، إذ وصل سعر مزيج خام برنت إلى 91.04 دولاراً يوم الخميس، فيما يعد أعلى سعر يصله منذ أكتوبر 2014، بعد ذلك خسر بعض مكاسبه لكنه ظل عند مستويات قوية بنهاية الأسبوع بإغلاقه عند مستوى 90.03 دولار. من جهة أخرى، انزلق أداء الذهب بنهاية الأسبوع ووصل إلى 1,791.53 دولاراً للأوقية، لتصل بذلك خسائره منذ بداية العام حتى تاريخه إلى 2.06%.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30270.

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1344	1.1121	1.1357	1.1148	1.0940	1.1225	1.1185
GBP	1.3553	1.3358	1.3566	1.3398	1.3205	1.3520	1.3409
JPY	113.68	113.47	115.68	115.23	113.45	117.15	115.05
CHF	0.9115	0.9106	0.9338	0.9305	0.9225	0.9470	0.9280

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com